



تأمين الفرص تأمين الاستثمارات

موجز إعلامي عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

## البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

# الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تعبئة الاستثمارات وإعادة بناء الثقة

تقدم الوكالة تغطية تأمينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من المخاطر التالية:

- عدم إمكانية تحويل العملات والقيود على تحويل الأموال
- نزع الملكية
- الحروب والاضطرابات الأهلية والإرهاب والتخريب
- الإخلال بالعقد
- عدم الوفاء بالالتزامات المالية

تقدم الوكالة أيضاً خدمات تسوية المنازعات للاستثمارات المضمونة للحيلولة دون تعطيل المشاريع التي تعود بمنافع إنمائية.

إم.تي.إن دورا مهما في المساعدة على توسيع نطاق التغطية في المناطق النائية من البلاد، مع توقع زيادة عدد المشتركين إلى أكثر من 18 مليون بحلول عام 2014. وساعد المشروع أيضا على خلق فرص عمل من خلال الشركات المحلية. وفي السنة المالية 2012، ساندت الوكالة توسيع المشروع من خلال تغطية ضمانية إضافية ليصل مجموع التغطية التي تقدمها من خلال هذا المشروع إلى 150.8 مليون دولار.

### استعادة البنية التحتية الأساسية

في **كوت ديفوار**، التي تسير بخطى سريعة على طريق الإعمار والنمو بعد حرب أهلية طويلة، تساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عدة استثمارات لتطوير مرافق البنية التحتية منها جسر هنري كونان بيدييه. وكانت خطط إنشاء الجسر فوق بحيرة إيبيرييه في أيدجان قد تأجلت بعد اندلاع الحرب أكثر من 10 سنوات، لكن المشروع يمضي قدما الآن بمساعدة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتقدم الوكالة تغطية تأمينية بقيمة 145 مليون

استثمارات في الكثير من البلدان التي تضررت من الصراعات، ومنها أفغانستان والبوسنة والهرسك وكوت ديفوار والعراق وليبيا وموزامبيق ورواندا وسيراليون وغيرها.

## الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على أرض الواقع

### استعادة إمكانيات الاتصال

إن العمود الفقري لأي اقتصاد يعمل بشكل جيد هو وجود شبكات اتصالات يُعَوَّل عليها. وقد ساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 35 مشروعا للاتصالات منذ إنشائها، كثيرا منها في بلدان متأثرة بالصراعات.

وفي السنة المالية 2007، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضماناً بمبلغ 76.5 مليون دولار لصالح مجموعة إم.تي.إن MTN في جنوب أفريقيا يغطي استثماراتها في رأسمال شركة Areeba **Afghanistan** (التي يطلق عليها الآن إم.تي.إن أفغانستان). وتضمّن هذا الاستثمار مليوني دولار من خلال برنامج ضمانات الاستثمار في أفغانستان التابع للوكالة بهدف التشجيع على الاستثمار الأجنبي في هذا البلد. واستدعى ذلك المشروع الذي ساندته الوكالة تركيب وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات تعمل بنظام GSM، وخدمات اتصالات لاسلكية، وخدمات إنترنت وخدمات الأقمار الصناعية، وهواتف عمومية.

وفاقت إم.تي.إن أفغانستان معظم التوقعات. وساعد المشروع على إدخال أحدث تقنية لنظام جي.إس.إم لتغطّي أكثر من 80 في المائة من أراضي أفغانستان. وهوامش ربحية المشروع أعلى مما كان متوقعا على الرغم من المخاطر الحقيقية والشديدة، ومنها المخاطر الأمنية من المجموعات المتمردة، وكذلك بيئة سياسات تطوي على درجة عالية من عدم اليقين. وقد أظهر تقييم دقيق ارتفاع العائد المالي والبيئي للمشروع وتحقيقه آثارا إنمائية قوية. وتلعب

## كيف يمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن تمد يد المساعدة

قد تشوه سنوات الصراع تصورات المستثمرين للمخاطر، ولا سيما المخاطر التي لا تنشأ عن طبيعة تجارية. وخلصت دراسة استقصائية شملت الشركات الاستثمارية الأجنبية أجرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 2013 إلى أن المخاطر السياسية هي إلى حد كبير شاغلاها الرئيسي عند الاستثمار في البلدان النامية. تأسست الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988 بغرض تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية الأعضاء من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية للمشروعات السليمة من المنظور الإنمائي، ومنها ما يوجد في أشد البيئات صعوبة.

وعلى مر السنين، تواصلت الوكالة القيام بدور مهم في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث تقدم تغطية تأمينية في بلدان غالباً ما تحجم شركات التأمين الأخرى أو تعجز عن العمل فيها. وخلص تقرير عن التنمية في العالم 2011 إلى أن الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ضروريان لخلق فرص اقتصادية وتقليص مخاطر الانزلاق في أتون الصراع مرة أخرى. ولكن بسبب هذه المخاطر المتصورة، غالباً ما تواجه هذه المشروعات الأساسية عقبات من جراء عجز المستثمرين عن الحصول على التمويل، ومن ذلك المشاركة في أسهم رأس المال والإقراض الطويل الأجل من البنوك التجارية. إن وجود ضمانة من الوكالة قد يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين والمقرضين من خلال الحد من المخاطر العامة التي تكتنفها وبالقدر نفسه من الأهمية فإن المشاريع التي تساندها الوكالة تخلق الثقة بين مؤسسات الأعمال الدولية والمحلية، وتساعد من ثمّ على اجتذاب المزيد من الاستثمارات والتشجيع على عودة رؤوس الأموال الهاربة.

وما زالت مساندة الاستثمارات في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فقد ساندت الوكالة

## للاتصال

رافي فيش،  
المدير، مجموعة الاقتصاد والاستدامة،  
هاتف 1.202.473.8363  
بريد إلكتروني rvish@worldbank.org

نبيل فواز،  
مدير القطاع  
هاتف 1.202.473.8437  
بريد إلكتروني nfawaz@worldbank.org

## للمزيد من المعلومات العامة

### الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مجموعة البنك الدولي  
1818 H Street NW  
Washington, DC 20433  
هاتف 1.202.458.2538  
فاكس 1.202.522.2630  
بريد إلكتروني migainquiry@worldbank.org

[www.miga.org](http://www.miga.org)

المحطة واحدة من أكبر الشركات المستقلة لتوليد الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وساعدت ضمانات الوكالة البالغ قيمتها 698 مليون دولار على استقطاب استثمارات بقيمة 2.5 مليار دولار في كوت ديفوار. وتبعث مساندة مثل هذه الاستثمارات بإشارات قوية إلى المجتمع الدولي لمؤسسات الأعمال عن استقرار هذا البلد وإمكاناته باعتباره مقصدا للاستثمار. وتلعب هذه المشاريع الكبيرة أيضا دورا مهما في وضع مخطط لتقييم وتجهيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقترحة، وتدعيم قدرات الحكومة، وتشجيعها على توفير إطار تنظيمي ومناخ استثماري أكثر تجاوبا.

### صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات



من أجل التشجيع على زيادة الاستثمارات الأجنبية في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، أنشأت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار صندوقا متعدد البلدان يُموّله المانحون يتيح للوكالة مواصلة توسيع أنشطتها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويستخدم صندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مساهمات من كندا والسويد والمملكة المتحدة، وكذلك الضمانات التأمينية التي تقدمها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في توفير تغطية ضمانية للخسائر الأولية لتأمين المشروعات الاستثمارية في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتتوقع الوكالة الدولية تقديم ضمانات إضافية بقيمة 400 مليون دولار في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال استخدام الصندوق في سنوات تشغيله الأولى زيادةً على عملياته المعتادة. ومن المتوقع أن تخطى آثار الصندوق بدرجة كبيرة هذا المبلغ خلال دورة حياته التي تستمر 20 عاما.



دولار للمستثمر في أسهم رأس المال، وكل بنوك القطاع الخاص التي تقرض المشروع، وكذلك مؤسسة تمويل التنمية الهولندية، FMO. ويقدم بنك التنمية الأفريقي أيضا تمويلا إلى هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي الأولى في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية.

وتساعد الوكالة الدولية أيضا كوت ديفوار في تلبية طلبها المتزايد على الكهرباء من خلال مساندة مشاريع المنشآت النفط والغاز البحرية. والغاز الطبيعي الجاف الذي تنتجه شركة فوكستروك إنترناشونال يجري توريده مباشرةً إلى محطات الطاقة في البلاد. وتعكف الشركة على تحسين منصتها الحالية للإنتاج وتقوم بإنشاء منصة إنتاج جديدة. وطلبت الشركة الفرنسية المستثمرة SCDM Energie SAS وبنك إتش إس بي سي مقدم القرض تغطية ضمانية من الوكالة للتخفيف من المخاطر السياسية والتنظيمية المحتملة للاستثمار في بلد خارج من الصراعات. وتحمي الضمانات التي تتيحها الوكالة والبالغ قيمتها 437 مليون دولار الاستثمارات من مخاطر القيود على تحويل الأموال، والحروب، والاضطرابات الأهلية، ونزع الملكية، والإخلال بالعقود.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الوكالة الدولية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي لإقراض القطاع الخاص المساندة لتوسعة محطة أزيبو للطاقة في كوت ديفوار. وكانت هذه الشركة المستقلة لإنتاج الكهرباء تعمل بصورة متواصلة خلال الحرب، مع وجود حرس عاملين بالمحاطة لحراستها على مدار الساعة. وتعمل الشركة الآن على تحويل محطاتها الحالية التي تعمل بنظام الدورة البسيطة إلى نظام الدورة المركبة لتزيد طاقتها الإجمالية من 290 ميغاوات إلى نحو 430 ميغاوات مع تقادي 225 ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا. وعند اكتمال المشروع ستصبح